

بحر غزة ... خطر الاقتراب

تقرير خاص حول انتهاكات قوات الاحتلال الإسرائيلي في المنطقة مقيدة الوصول بحراً خلال النصف الأول من العام

2020



Photo: Anne Paq

مقدمة:

يعتبر القطاع البحري في قطاع غزة أحد مصادر الاقتصاد الفلسطيني، وبشكل خاص قطاع الصيد، إذ يوفر فرص عمل للصيادين والعاملين في المهن المرتبطة به، مثل صناعة المراكب وصيانتها، وصيانة المعدات والشباك، وتجارة الأسماك وما يرتبط بها من عمليات نقل وغيرها. وبالتالي فهو يشارك في دعم الناتج القومي الإجمالي، كما يسهم في دعم سلة السكان الغذائية. وقد تعرض هذا القطاع إلى عملية تدمير منظمة، من خلال انتهاكات قوات الاحتلال المستمرة، فهي تلاحق الصيادين في عرض البحر، وتطلق النار تجاههم، وتوقع القتل والجرحى في صفوفهم، وتعتقلهم، وتدمر وتصادر معداتهم، وتغلق البحر أمام النشاط البحري في بعض الأحيان، وتحدد مساحات الصيد، وتمنع إدخال المواد والمعدات البحرية اللازمة بشكل عام. ووفقاً لعمليات الرصد والتوثيق التي يتابعها مركز الميزان لحقوق الإنسان، فقد وثق المركز استمرار وتيرة الانتهاكات الإسرائيلية تجاه قطاع الصيد في قطاع غزة خلال النصف الأول من العام 2020، بواقع (172) انتهاكاً، ما يؤكد النتائج التي توصلت إليها الدراسات السابقة والتقارير الصادرة عن المركز، حول سلوك قوات الاحتلال الإسرائيلي تجاه قطاع الصيد في قطاع غزة، والذي يهدف إلى تدميره.

وتتركز انتهاكات قوات الاحتلال الإسرائيلي في أنماط رئيسية، هي تقييد مساحة الصيد المسموح العمل فيها للصيادين الفلسطينيين، وإطلاق النار تجاه الصيادين أثناء تواجدهم على متن مراكبهم في عرض البحر، وإيقاع القتل والجرحى في صفوفهم، وملاحقة الصيادين ومراكبهم في عرض البحر، واعتقالهم، وأخيراً الاستيلاء على مراكب الصيادين والمعدات الموجودة على متنها، وتخريب شبك الصيد والمولدات الكهربائية والإشارات الضوئية.

بفعل هذه الانتهاكات يتضرر العاملون في قطاع الصيد عموماً، وتتعطل امكانيات توسيع أعمالهم بالتوازي مع الزيادة الطبيعية لأعداد السكان. وقد انعكست تلك الانتهاكات على أعداد العاملين في قطاع الصيد، إذ بلغ عدد الصيادين والعاملين في الحرف المرتبطة بالصيد للعام 2019، بقطاع غزة (5606) عاملاً، من بينهم (3606) صياداً كما ورد في ورقة حقائق من إصدار مركز الميزان [حول الانتهاكات الإسرائيلية ضد الصيادين في قطاع غزة وأثرها على الأوضاع الاقتصادية 2019](#). في حين أشارت إحصائيات سابقة للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى أن عدد العاملين في القطاع ذاته في عام 1997 كان (10,000) عاملاً.

وبفعل هذه الانتهاكات المستمرة، أصبح العاملون عموماً، والصيادون على وجه الخصوص، من ضمن الفئات الأشد فقراً في المجتمع الفلسطيني في قطاع غزة، ما يمس بدوره بجملة حقوق الإنسان بالنسبة لهؤلاء العاملين ولأسرهم، كما يمس بالسلة الغذائية لعموم السكان.

يرصد مركز الميزان لحقوق الإنسان عبر تقريره "بحر غزة ... خطر الاقتراب" أبرز أنماط الانتهاكات الإسرائيلية خلال النصف الأول من العام الحالي 2020، بحق القطاع البحري في قطاع غزة عموماً، والصيادين منهم على وجه الخصوص، والتي تسهم في تقويض قطاع العمل البحري في قطاع غزة وتشكل عائقاً أساسياً أمام استمراره في تأدية أدواره الاقتصادية والغذائية.

ويأتي التقرير في سياق عمل مركز الميزان لحقوق الإنسان لتعزيز وحماية حقوق الإنسان واحترام قواعد القانون الدولي الإنساني، ورصد الانتهاكات وتوثيقها، والكشف عن أنماط الانتهاكات التي ترتكبها قوات الاحتلال، والعمل على الحد منها وصولاً إلى وقفها. وازعاً المجتمع الدولي والأطراف السامية الموقعة على اتفاقية جنيف الرابعة للعام 1949 أمام مسؤولياتهم القانونية والأخلاقية.

توطئة:

تمنح اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، في المادة (3)، للدول أن تحدد "عرض بحرها الإقليمي بمسافة لا تتجاوز 12 ميلاً بحرياً". كما تمنحها في المادة (56)، الحق باستغلال المنطقة الاقتصادية الخالصة، والتي تمتد إلى 200 ميلاً بحرياً، حيث أن "الدولة الساحلية في المنطقة الاقتصادية الخالصة حقوق سيادية لغرض استكشاف واستغلال الموارد الطبيعية، الحية منها وغير الحية... وكذلك فيما يتعلق بالأنشطة الأخرى للاستكشاف والاستغلال الاقتصاديين للمنطقة، كإنتاج الطاقة والمياه والتيارات والرياح".

فلسطينياً، نُظِم الوضع القانوني لشاطئ بحر قطاع غزة من خلال اتفاقية أوسلو الموقعة بين منظمة التحرير الفلسطينية وقوات الاحتلال الإسرائيلي، والتي أقيمت بموجبها السلطة الوطنية الفلسطينية في الأراضي الفلسطينية المحتلة لعام 1967، وحُدِّدت مساحة الصيد التي يسمح للصيادين العمل فيها بعمق (20) ميلاً بحرياً على امتداد شاطئ قطاع غزة البالغ حوالي 40 كيلو متراً، مع وجود ميل واحد يمنع فيه النشاط البحري بموازاة الحدود المائية الجنوبية لقطاع غزة، وميل ونصف بموازاة السياج المائي الشمالي.

وبالرغم من الظلم الذي وقع بحق الفلسطينيين بموجب هذه الاتفاقيات، إذ خالفت بنودها الحقوق الموكلة للدول كما نصت الموائيق الدولية بهذا الشأن، فإن قوات الاحتلال لم تلتزم بتلك الاتفاقيات، وقُلِّصت بتاريخ 1996/3/22، مساحة الصيد الفلسطينية إلى (12) ميلاً بحرياً فقط، وأُتبع ذلك بحظر عمل الصيادين في مساحة تُقدَّر نسبتها بحوالي 85% من مساحة الصيد الواردة في الاتفاقيات، وحصرت مساحة الصيد المسموح للصيادين العمل فيها في أغلب الأوقات ما بين ثلاثة إلى تسعة أميال بحرية، وأغلقت البحر ومنعت الصيد بشكل كامل في أوقات أخرى.

ترافق كل ذلك مع استهداف قوات الاحتلال للصيادين بالقتل والاعتقال ومصادرة مراكبهم وتخريبها، وذلك بوتيرة منتظمة كشفت عن سياسة تتبعها تلك القوات بحق الصيادين وقطاع الصيد في فلسطين، تهدف إلى تقويض سبل عيشهم، وتمسّ بجملتهم حقوقهم الإنسانية التي كفلتها جملة الموائيق والأعراف الدولية.

مركز الميزان إذ يرفض أن تكون اتفاقية أوسلو مرجعاً صالحاً لتنظيم العلاقة بين السكان المدنيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة وقوات الاحتلال الإسرائيلي، فإنه يصرُّ على أن قواعد القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان هما المرجعان الرئيسيان لتنظيم العلاقة بين الطرفين. بذلك فإن كل انتهاك يطال قطاع الصيد الفلسطيني، بما فيه تلك الانتهاكات التي نُظِّمت في بنود الاتفاقيات الموقعة بين الطرفين، والتي فرضتها قوات الاحتلال على الفلسطينيين، تشكل تعدٍ على حقوق الإنسان وتتنافى مع قواعد القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وتستلزم تحمل كافة الأطراف الدولية مسؤوليتها القانونية والأخلاقية.

انتهاكات قوات الاحتلال في عرض بحر قطاع غزة

واصلت الزوارق الحربية التابعة لقوات الاحتلال الإسرائيلي خلال النصف الأول من العام 2020، استهداف العاملين الفلسطينيين في عرض البحر مقابل شواطئ قطاع غزة، وتتنوع تلك الانتهاكات بين إغلاق البحر ومنع الصيد بشكل كامل أو تقليص مساحات الصيد بشكل متكرر، وبين إطلاق النار وإيقاع القتلى والجرحى في صفوف الصيادين، واعتقال وتعذيب الصيادين، ومصادرة وتخريب مراكب الصيادين ومعداتهم.



172	عدد حوادث الانتهاك
171	إطلاق نار
6	أعداد المعتقلين*
10	أعداد الإصابات
2	أعداد المراكب المصادرة
9	أعداد حالات التخريب لأدوات الصيد

* تجدر الإشارة إلى أن أحد المعتقلين مدني ولا يعمل صياداً.
جدول يوضح إجمالي الانتهاكات بحق المدنيين الفلسطينيين في المنطقة مقيدة الوصول بحراً خلال النصف الأول من العام 2020

تقليص مساحات العمل البحري

عمدت قوات الاحتلال خلال النصف الأول من العام 2020، إلى تقليص مساحات الصيد البحري أمام الصيادين الفلسطينيين في عرض بحر قطاع غزة، وصولاً في بعض الأحيان إلى منع النشاط البحري بشكل كامل، وذلك في مخالفة للاتفاقيات الموقعة مع الفلسطينيين، وجملة المواثيق والقوانين الدولية.

وتراوحت مساحات الصيد المسموحة العمل فيها أمام الصياد الفلسطينيين في نطاق (6) أميال بحرية في محافظتي غزة وشمال غزة، و(9 إلى 15) ميل بحري في محافظات الوسطى، وخان يونس، ورفح جنوب القطاع، مع وجود ميل واحد يمنع فيه النشاط البحري بموازاة الحدود المائية الجنوبية لقطاع غزة وميل ونصف بموازاة السياج المائي الشمالي، ما يحرم الصيادين من الوصول إلى أماكن الصيد التي تتوافر فيها أنواع مختلفة من الأسماك.

تجدر الإشارة إلى أن عمليات التقليص والزيادة في مساحات الصيد التي تحددها قوات الاحتلال تبقى دون الحدود المقررة بموجب اتفاقية الأمم المتحدة للبحار، وحتى دون اتفاقيات أو سلو الموقعة ما بين الطرفين الفلسطيني وقوات الاحتلال. لذا فقد رصدت التغييرات في مساحات الصيد دون أن يجري احتسابها ضمن العدد الإجمالي للانتهاكات.

يتتبع الجدول التالي التغيرات التي طالت مساحة الصيد أمام الصيادين الفلسطينيين في قطاع غزة خلال النصف الأول من العام 2020.

جدول يوضح التسلسل الزمني لعمليات التقليص لمساحة الصيد خلال النصف الأول لعام 2020

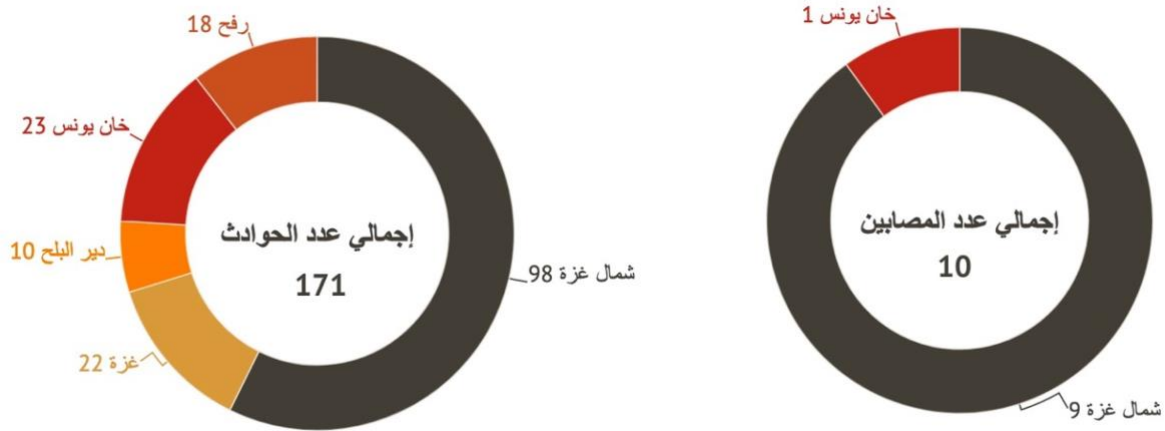
2020/02/05	تقليص مساحة الصيد البحري من (15) إلى (10) ميل بحري في المنطقة الواقعة إلى جنوب ميناء غزة البحري وحتى مدينة رفح، فيما يبقى الوضع على ما هو عليه (أي 6 أميال بحرية) في المنطقة الواقعة شمال ميناء غزة وحتى بيت لاهيا.
2020/02/14	زيادة مساحة الصيد البحري من (10) ميل بحري إلى (15) ميل بحري في المنطقة الواقعة إلى جنوب ميناء غزة البحري وحتى مدينة رفح، فيما يبقى الوضع على ما هو عليه (أي 6 أميال بحرية) في المنطقة الواقعة شمال ميناء غزة وحتى بيت لاهيا.
2020/02/15	تقليص مساحة الصيد البحري من (15) ميل بحري إلى (10) ميل بحري في المنطقة الواقعة إلى جنوب ميناء غزة البحري وحتى مدينة رفح، فيما يبقى الوضع على ما هو عليه (أي 6 أميال بحرية) في المنطقة الواقعة شمال ميناء غزة وحتى بيت لاهيا.
2020/02/19	زيادة مساحة الصيد البحري من (10) ميل بحري إلى (15) ميل بحري في المنطقة الواقعة إلى جنوب ميناء غزة البحري وحتى مدينة رفح، فيما يبقى الوضع على ما هو عليه (أي 6 أميال بحرية) في المنطقة الواقعة شمال ميناء غزة وحتى بيت لاهيا.
2020/02/24	تقليص مساحة الصيد البحري من (15) ميل بحري إلى (6) ميل بحري، في المنطقة الواقعة إلى جنوب ميناء غزة البحري وحتى مدينة رفح، فيما يبقى الوضع على ما هو عليه (أي 6 أميال بحرية) في المنطقة الواقعة شمال ميناء غزة وحتى بيت لاهيا.
2020/02/24	إغلاق بحر قطاع غزة بشكل كامل أمام الصيادين، بدءاً من الساعة 6:00 من صباح يوم الأربعاء الموافق 2020/02/25، حتى إشعار آخر
2020/02/26	أبلغت قوات الاحتلال الإسرائيلي الارتباط المدني الفلسطيني بإعادة السماح للصيادين الفلسطينيين بدخول بحر قطاع غزة بعمق ستة أميال بحرية لجميع المحافظات.
2020/02/27	أبلغت قوات الاحتلال الإسرائيلي الارتباط المدني الفلسطيني بالسماح للصيادين الفلسطينيين بدخول المنطقة الواقعة إلى الجنوب من ميناء غزة وحتى محافظة رفح بعمق (15) ميلاً بحرياً، فيما يبقى الوضع على ما هو عليه شمال الميناء وحتى محافظة شمال غزة (6) ميل بحري.

إطلاق النار وإيقاع القتلى والجرحى في صفوف المدنيين في عرض البحر

ووصلت الزوارق الحربية التابعة لقوات الاحتلال الإسرائيلي خلال النصف الأول من العام 2020، استهداف الصيادين الفلسطينيين بالقتل والإصابة، وذلك عبر ملاحقتهم في عرض البحر، ومحاصرتهم، وإطلاق النيران تجاههم. وتكشف عمليات رصد وتوثيق مركز الميزان إلى أن هذه الممارسات شكلت نمطاً منظماً أفضى إلى انتهاك الحق في الحياة وأمن وسلامة الصيادين، وسياسة تنتهجها قوات الاحتلال تستهدف تعطيل أعمال الصيد، فضلاً عن فرض منطقة مقيدة الوصول بحراً. وقد سُجِّل خلال النصف الأول من العام 2020، إطلاق الزوارق الحربية الإسرائيلية نيران رشاشاتها تجاه مراكب الصيادين (171) مرة، ما تسبب في إصابة (10) مواطنين بجروح مختلفة. من ناحية أخرى، يؤدي استهداف الصيادين بالقتل والإصابة، إلى إفقاد أسرهم المعيل ومصدر الدخل، كما تتسبب بإبعاد الصيادين عن العمل بشكل دائم أو مؤقت، وبالتالي فإن آثار الانتهاك تتسحب على الأسرة بأكملها.

جدول توزيع حوادث إطلاق النار بحق الصيادين بحسب المحافظة خلال النصف الأول من العام 2020

المحافظة	عدد الحوادث	عدد الإصابات
شمال غزة	98	9
غزة	22	0
دير البلح	10	0
خان يونس	23	1
رفح	18	0
المجموع	171	10



وحول ما يتعرض له الصيادون الفلسطينيون من استهداف ممنهج يضر حياتهم تحت دائرة الخطر، أفاد الصياد ماجد فضل حسن بكر (60 عاماً) فلسطيني من سكان مدينة غزة ويعمل صياداً للأسماك.

عند حوالي الساعة 5:00 من صباح يوم الجمعة الموافق 2020/05/08، أبحرت أنا وأولادي الثلاثة: عمران 36 عام، وفادي 35 عام، وصادم 30 عام، بواسطة مركب صيد من نوع حسكة ماتور، انطلاقاً من ميناء الصيادين غرب مدينة غزة، واتجهنا نحو منطقة السودانية شمال غرب مدينة غزة، وأوقفنا المركب على بعد 4 أميال بحرية من الشاطئ وشرعنا بالصيد. أثناء ذلك شاهدت مركب لصيادين آخرين في المكان، وكان من بينها مركب يملكه أخي سهيل 55 عاماً، حيث كان يعمل عليه أولاده الأربعة وهم وفدي 30 عام، خالد 26 عام، محمد 25 عام، خميس 21 عام، وكذلك مركب آخر لسائد بكر وكان على متنه كل من محمد 29 عام، وأحمد 25 عام، ومحمود 22 عام، ومصطفى 16 عام. وعند حوالي الساعة 8:30 من صباح اليوم نفسه، شاهدت زورق حربي إسرائيلي كبير "طراد" يتقدم نحونا بسرعة فائقة من عرض البحر، فحاولنا أن نبتعد عن طريقه ونرجع باتجاه الشاطئ، لكنه لاحقنا ولاحق مركب الصيادين الآخرين. في ذلك الوقت توقف مركب أولاد أخي سهيل عن الحركة، وعرفت لاحقاً أنه تعطل، وبدأ الطراد بضخ المياه العادمة نحو الصيادين على متنه. خشيت في ذلك الوقت من أن ينقلب المركب أو أن يغرق الصيادين الذين على متنه، وبمجرد أن توقف الطراد عن ضخ المياه، تحركت مجموعة من المراكب نحو المركب المتعطل حتى تساعد الصيادين ونبعده عن الزوارق الإسرائيلية، من بين هذه المراكب مركبي ومركب سائد بكر، وعندما وصلنا لهم قمنا بربط المركب بواسطة حبل، ثم قمنا بجره لبضعة أمتار، وذلك قبل أن يلاحقنا الطراد من جديد، حيث ضخ الجنود الإسرائيليون المياه العادمة نحونا، وأطلقوا الأعيرة النارية والمطاطية تجاهنا وتجاه جسم المركب، فجأة شعرت بشيء يرتطم في رأسي وسقطت على سطح المركب وصارت الدماء تسيل من رأسي وما هي إلا لحظات حتى فقدت الوعي تماماً. عندما استعدت الوعي بعد نحو ساعة ونصف وجدت نفسي أرقد على سرير في مستشفى الشفاء بمدينة غزة، وعلمت من أولادي بأنهم أحضروني للمستشفى بواسطة إسعاف فور وصولهم للميناء، وعلمت بأني أصبت برصاصة معدنية مغلقة بالمطاط.

اعتقال وتعذيب المدنيين الفلسطينيين في عرض البحر:

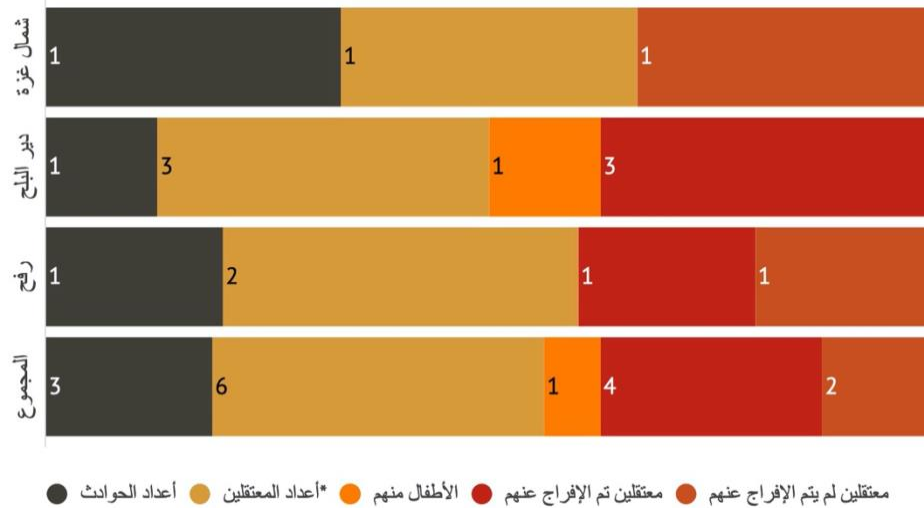
واصلت قوات الاحتلال الإسرائيلي استهداف الصيادين الفلسطينيين بالاعتقال التعسفي خلال النصف الأول من العام 2020، وذلك عبر محاصرة مراكبهم واعتقالهم أثناء قيامهم بأعمال الصيد في عرض بحر قطاع غزة، ما مثل انتهاكاً مستمراً للحق في الحرية والأمن الشخصي.

وتقوم الزوارق الحربية التابعة لتلك القوات بملاحقة المراكب الفلسطينية واعتراض طريقها ومحاصرتها، ومن ثم تعتقل بشكل تعسفي الصيادين المتواجدين على متنها أثناء قيامهم بأعمال الصيد. وتجبر قوات الاحتلال المعتقلين على خلع ملابسهم والسباحة في مياه البحر حتى في فصل الشتاء، وتحتجزهم لفترات مختلفة، وتخضعهم للتحقيق المذل، وتمارس بحقهم مختلف أشكال التعذيب الجسدي، وتحط من كرامتهم الإنسانية عبر توجيه الإهانات اللفظية لهم، ما يزيد أمر اعتقال الصيادين سوءاً. تكشف عمليات رصد وتوثيق مركز الميزان إلى أن استمرار أحداث اعتقال الصيادين بشكل منظم يعبر عن سياسة تتبناها قوات الاحتلال، تهدف إلى تقييد حرية الصيادين الفلسطينيين وإذلالهم، فضلاً عن فرض منطقة مقيدة الوصول بحراً.

جدول يوضح أعداد أحداث الاعتقال وأعداد المعتقلين وطبيعتهم موزعة حسب محافظة الاعتقال خلال النصف الأول من العام 2020.

المحافظة	أعداد الحوادث	أعداد المعتقلين*	الأطفال منهم	معتقلين تم الإفراج عنهم	معتقلين لم يتم الإفراج عنهم
شمال غزة	1	1	0	0	1
دير البلح	1	3	1	3	0
رفح	1	2	0	1	1
المجموع	3	6	1	4	2

* تجدر الإشارة إلى أن أحد المعتقلين مديناً ولا يعمل صياداً.



وحول اعتقال الصيادين من عرض البحر، أفاد الصياد رمضان علي محمود صلاح (44 عاماً)، من سكان مدينة غزة للمركز بالآتي:

عند حوالي الساعة 7:00 من صباح يوم الاثنين الموافق 2020|2|3، أبحرت أنا وماجد محمود مقداد (48 عاماً) وابن أخي الصياد الطفل علي وائل صلاح (15 عاماً) انطلاقاً من ميناء الصيادين غرب مدينة غزة، باتجاه الجنوب مقابل شاطئ خان يونس جنوب قطاع غزة. بعد ذلك أوقفنا المركب على بعد حوالي 10 أميال من شاطئ البحر وشرعنا بالصيد. وبعد أن أنهينا عملنا، انطلقنا نحو ميناء غزة وعند حوالي الساعة 3:30 من مساء اليوم نفسه، بينما كنا على بعد حوالي 7 أميال من ميناء غزة، وبالتحديد مقابل شاطئ منطقة دير البلح بمحافظة الوسطى، شاهدت ثلاثة زوارق حربية إسرائيلية (طراد كبير وزورقان مطاطيان)، كانت تتقدم نحونا من جهتي الغرب والشمال، وحاصرت مركبنا، وبدأ الجنود الموجودون على متنها بإطلاق الأعيرة المطاطية نحونا من مسافة نحو 6 أمتار تقريباً، في ذلك الوقت أصبت بعيار مطاطي في الركبة اليسرى، وصرخ ماجد أنه أصيب، وشاهدت علي يصرخ ويحاول الاحتماء بالمحرك، كانت لحظة مرعبة بكل معنى الكلمة. توقف إطلاق النار، وأمرنا أحد الجنود الإسرائيليين أن نخلع ملابسنا، وأن نقفز في الماء، وأسلحتهم كانت موجهة نحونا، فامتثلنا أنا وماجد وقفزنا في الماء وسبحنا باتجاه الزورق الإسرائيلي، فيما بقي علي على متن مركبنا حيث كان في حالة صدمة. اقترب الزورق الثاني وقام الجنود على متنه باعتقال علي ونقله إلى زورقهم، فيما ربطوا مركبنا بالزورق وقاموا بسحبه. في ذلك الوقت عصب الجنود عيني وقيدوني بأشرطة من البلاستيك، ثم تحرك الزورق لمدة عشرة دقائق في عرض البحر، ثم توقف. كنت أشعر ببرد شديد وكنت عار تماماً إلا من الملابس الداخلية، ثم أزال أحد الجنود العصابة عن عيني وفك قيدي، فشاهدت أننا إلى جانب زورق كبير "طراد"، وأمرنا، أنا وماجد، أن نصعد إلى الطراد. تكرر ثم أعطانا أحد الجنود ملابس "سروال وكنزة" بلون أزرق وأحمر، فارتديناها ثم أعادوا تقييدنا وتعصيب أعيننا، وانطلق بنا الطراد في عرض البحر لنحو ساعة وربع تقريباً. توقف الزورق وأزال أحد الجنود العصابة وأمرنا أن نسير على رصيف ميناء أسدود، وأنا أعرف الميناء لأنني تعرضت للاعتقال مرتين اثنتين أثناء عملي بالصيد، ثم نقلونا إلى مكان داخل الميناء وأعادوا تعصيب أعيننا، وتركونا جالسين على الأرض لساعات طويلة، دون أن يحضروا لنا أي طعام أو شراب. قدم طبيب إلى داخل الغرفة وقام بإجراء فحص سريع لنا، فأخبره ماجد أنه مصاب بعيارين مطاطيين في الخصرة اليمنى وآخر في الظهر وأن الإصابتين متورمتين، غير أنه لم يهتم ولم يعط بالأل. مساء اليوم نفسه، قدم عدد من الجنود إلينا وأزالوا العصابة عن عيني وقاموا بتكبيلي بقيود معدنية، في اليدين والقدمين، وأمروني أن أتحرك معهم، أنا وماجد وعلي، حيث أوصلونا إلى باص الذي نقلنا بدوره إلى حاجز بيت حانون "إيرز" شمال قطاع غزة. وما إن وصلنا حتى جرى إدخالنا إلى مبنى الحاجز من الجهة الإسرائيلية. اقترب اثنان من الجنود وقاموا بتفتيشي تفتيشاً دقيقاً ثم قاموا باقتيادي إلى إحدى الغرف، حيث أخضعت للتحقيق حول طبيعة عملي كصياد وبيانات أفراد الأسرة، وتكرر الأمر مع ماجد وعلي. عند حوالي الساعة 23:30 من مساء اليوم نفسه قام الجنود بفك قيودنا وسمحوا لنا بالمرور إلى الجهة الفلسطينية من الحاجز. وصادروا المركب والمعدات والأجهزة والشباك المتواجدة على متنه. ونحن فقدنا مصدر رزقنا الوحيد.

الاستيلاء على المراكب وتخریب معدات الصيد

واصلت قوات الاحتلال الإسرائيلي خلال النصف الأول من العام 2020، انتهاك الحق في حماية الممتلكات الخاصة بالصيادين الفلسطينيين أثناء قيامهم بأعمال الصيد في عرض بحر قطاع غزة. وتقوم الزوارق الحربية التابعة لقوات الاحتلال بملاحقة المراكب البحرية الفلسطينية، ومحاصرتها ومصادرتها من أصحابها. وبالتالي إفقاد أصحابها مصدر الرزق الوحيد لديهم. كذلك تعتمد تلك الزوارق إلى تخريب معدات الصيد الخاصة بالصيادين: من شباك الصيد والمولدات الكهربائية والإشارات الضوئية والمجذاف. تأتي هذه الانتهاكات في الوقت الذي تفرض فيه قوات الاحتلال حصاراً مشدداً على قطاع غزة، لا سيما واردات قطاع غزة فيما يخص المعدات البحرية وكذلك المواد المستخدمة في صناعة هذه المعدات، بحيث يتعذر على الصيادين توفير معدات جديدة نظراً؛ لارتفاع أسعارها، ما يفقد الصيادين الذين صودرت معداتهم مصدر رزقهم الوحيد، وتعطيلهم قسراً عن العمل وإفقارهم. وقد وثق مركز الميزان خلال فترة التقرير، وقوع (5) حوادث، أسفرت عن الاستيلاء على (2) مركب.

وفي هذا السياق أفاد الصياد ياسر زكي محمد اللحام (35 عاماً)، فلسطيني من سكان منطقة المواصي في محافظة خانينوس للمركز بالآتي:

أنا ياسر اللحام أبلغ من العمر (35 عاماً)، متزوج وأب لأربعة أطفال، وأعمل في مهنة الصيد منذ ثمان سنوات، وأقيم في منطقة المواصي غرب خان يونس، وأملك مركب صيد (حسكة ماتور) منذ ثلاث سنوات، وقمت بشراء الحسكة ومعدات الصيد بحوالي \$15000 بنظام التقسيط، لتكون مصدر للدخل لي ولإخواني، ولا زلت أقوم بتسديد الأقساط المتبقية والبالغة \$6000. عند حوالي الساعة 7:10 من صباح يوم الثلاثاء الموافق 2020/2/4، توجهت برفقة شقيقي إبراهيم (26 عاماً)، وزوج شقيقي سليم حسن اللحام (38 عاماً) إلى بحر خانينوس للصيد، وقمنا بتجهيز المعدات والشباك على المركب، ثم أبحرنا حتى وصلنا إلى عمق 6 أميال بحرية تقريباً جنوب غرب خان يونس، وكان في محيطنا عدد من مراكب الصيادين وتقدر بنحو 40 مركباً، وشرعت أنا ومن معي بإلقاء الشباك (ملطش) لاصطياد أسماك العصافير التي تتوفر في هذا الموسم من كل عام. وعند حوالي الساعة 9:30 من صباح اليوم نفسه، وبعد أن قمنا بجمع الشباك إلى المركب للمرة الثانية وتمكننا من اصطياد حوالي 60 كيلو من أسماك العصافير، فوجئنا باقتراب زورقين حربيين يتبعان لقوات الاحتلال الإسرائيلي أحدهما (المعروف لدينا باسم الدبور) التقف حولنا ووقف على بعد حوالي 15 متر مقابلنا من الجهة الشرقية، والآخر وهو أكبر حجماً (والمعروف باسم الطراد) وقف على بعد حوالي 15 متراً من الناحية الغربية، أمرنا أحد الجنود عبر مكبرات الصوت أن نتوقف وألا نتحرك، حيث كان يتحدث باللغة العربية، وبعد لحظات قام الزورق الكبير الذي كان يقف من الناحية الغربية بضخ المياه بقوة تجاه مركبنا، كنت أمسك بمحرك القارب بينما كان شقيقي إبراهيم وزوج أختي سليم، يمسكان بالمركب ويحاولان الحفاظ على توازنه لكي لا يغرق، استمر الزورق بضخ ودفع المياه تجاهنا لحوالي 25 دقيقة، شعرت خلالها بأن يدي اليسرى قد أصيبت وكنت أشعر بألم بها من قوة دفع المياه، ولم أترك المحرك لكي أحافظ على توازن المركب، وكنت أشاهد تساقط معدتنا والشباك من على متن المركب في البحر من بينها الشباك وجالونات البنزين ذات سعة 60 لتر، وغمرت المياه المركب وأوشك على الغرق، وسمعت أحد الجنود يهددنا: "سأجعل منكم عبدة لكل الصيادين"، ثم ابتعد الزورقان عنا وشاهدتهما يهاجمان قارب صيد آخر ... حيث التقف الزورقان حوله

وهاجموه وشرعوا بضخ المياه نحوه لمدة 5 دقائق تقريباً، ما أدى إلى انقلاب المركب وكان على متنه أربعة صيادين سقطوا في البحر أيضاً، وعلى الفور اقتربت مركب الصيادين الآخرين لمساعدتهم وتمكنوا من انقاذهم، وحضر إلى مركبنا عدد من الصيادين أيضاً وقاموا بمساعدتنا في إفراغ القارب من المياه وسحبوا مركبي إلى ميناء خان يونس وذلك بسبب تعطل المحرك، وعند وصولنا إلى الشاطئ جرى نقلي إلى مستشفى ناصر الطبي، وبعد إجراء الفحوصات الطبية تبين أنني أصبت بكسر في إصبع يدي اليسرى وشرخ في إصبع آخر، وكدمة وتمزق في عضلة الظهر، وخضعت للعلاج لمدة أربع ساعات وقام الأطباء بمعالجتي وتجبير يدي وغادرت المستشفى عند حوالي الساعة 4:00 من مساء اليوم نفسه. وعند عودتي فقدت مركبي وما لحق به من أضرار، حيث فقدت غطاء القارب (السنينة) وتعطل المحرك، كما فقدت شباك بأكملها وعددها 6 قطع ملاطش، و2 قطع شبك سردون، بالإضافة إلى 60 لتر من البنزين، و60 كيلو من الأسماك التي اصطدتها، وتقدر قيمة ما فقدته بحوالي \$3500 تقريباً.

الخاتمة

يُخلص التقرير إلى أن قوات الاحتلال الإسرائيلي ارتكبت انتهاكات منظمة وجسيمة لقواعد القانون الدولي الإنساني، والقانون الدولي لحقوق الإنسان، إذ طالت هذه الانتهاكات الحق في العمل والاستفادة من الثروة البحرية، والحق في الحياة والأمن والسلامة الشخصية، والحق في الحماية من الاعتقال التعسفي، والحق في حماية الممتلكات الخاصة.

هذا وعمدت قوات الاحتلال إلى تعطيل نمو بنية الاقتصاد الفلسطيني بما فيه قطاع الصيد، عبر سياسة منظمة للاستحواذ على ثروات الفلسطينيين الطبيعية، وحرمانهم من استثمارها، في الوقت الذي تدفقت فيه المنتجات الإسرائيلية وأنواع الأسماك الأقل جودة إلى السوق الفلسطينية، فيما يعتبر انتهاكاً إضافياً لقواعد القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني الذي يلزم الدولة المحتلة باستغلال الثروات الطبيعية في الأراضي المحتلة لصالح منفعة السكان الأصليين.

وإذ يجدد مركز الميزان لحقوق الإنسان إدانته الشديدة لاستمرار انتهاكات قوات الاحتلال، فإنه يحمل تلك القوات المسؤولية القانونية المترتبة على استمرار احتلال الأراضي الفلسطينية، مؤكداً على أنها مُلزّمة باحترام حقوق الإنسان وإعمالها بالنسبة للسكان الفلسطينيين، وتنفيذ واجباتها القانونية التي يقرّها القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني باعتبارها قوة احتلال.

مركز الميزان لحقوق الإنسان هو مؤسسة أهلية فلسطينية مستقلة لا تهدف إلى الربح، تتخذ من قطاع غزة مقراً لها، وتتمتع بالصفة الاستشارية لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة، وتهدف إلى تعزيز احترام حقوق الإنسان ورفع الوعي بأهميتها، وتعزيز أسس الديمقراطية في الأراضي الفلسطينية المحتلة وخاصة في قطاع غزة.

فلسطين - قطاع غزة

مكتب غزة:

حي الرمال الغربي، الميناء، شارع عمر المختار، مقابل محطة عكيلة للبتروك، (مقر السفارة الروسية سابقاً) -
ص.ب: 5270
تليفاكس: +970-(0)8-2820442 /7

مكتب جباليا

مخيم جباليا- شرق مفترق الترانس - عمارة العيلة الطابق الأول،
ص.ب: 2714
تليفاكس: +970-(0)8-2484555 /4

مكتب رفح:

شارع عثمان بن عفان - عمارة قشطة - الطابق الأول
تليفاكس: +970-(0)8-2137120

البريد الإلكتروني:

info@mezan.org

mezan@palnet.com

الصفحة الإلكترونية:

www.mezan.org



مركز الميزان لحقوق الإنسان